

رئيس جمعية المصارف جوزف طربية في حديث لـ «الديار»: قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل حجر اساس في رحلة لبنان الاصلاحية لانعاش الاقتصاد



رئيس جمعية المصارف جوزف طربية

أكد رئيس جمعية لبنان الدكتور جوزف طربية ان الدور المرتقب للمصارف اللبنانية بعد انعقاد مؤتمر سيدر هو الوساطة في تحويل الاموال من قبل المقرضين والمانحين الدوليين الى البلاد عبرها. واعتبر طربية ان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل حجر اساس في رحلة لبنان الاصلاحية لانعاش الاقتصاد الوطني، غير ان مشاريع الشراكة يجب ان تترافق مع وضع وتطبيق تدابير اصلاحية اخرى موجهة نحو تحسين المالية العامة بما فيها ترشيح الإنفاق ومكافحة الهدر والفساد وتحسين عملية تحصيل الضرائب. جاء ذلك في حديث طربية الى ملحق «الديار» المصرفي على الشكل الآتي:

■ ما هو الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في مشروع سيدر الذي أقر في باريس وما هو حجم هذا الدور إن على صعيد التمويل أو إدارة المشاريع أو في أطر أخرى؟

□ تمّ انعقاد مؤتمر «سيدر»، أو «المؤتمر الاقتصادي للإنعاش عبر الإصلاحات بمشاركة القطاع الخاص»، في باريس بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٨، وهو مؤتمر دولي يهدف إلى تأمين الدعم اللازم للبنان، بمشاركة ٤٨ دولة ومؤسسة بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد نجح مؤتمر سيدر بتأمين دعم للبنان تجاوزت قيمته الـ ١١ مليار دولار: ١٠,٢ مليار دولار. منه على شكل قروض ميسرة و ٨٦٠,٠ مليون دولار. كمنح. إن هذا الدعم هو بمثابة تعهدات إذ أن التحويل الفعلي للأموال من قبل المقرضين والجهات المانحة سيكون رهن تنفيذ جميع الإلتزامات، والإصلاحات، والتعهدات التي نصت عليها خلاصة المؤتمر، وسوف يكون هناك آلية متابعة مستمرة وصارمة بعد المؤتمر للتأكد من حسن هذا التنفيذ ومراقبة صرف القروض.

ومن المرتقب أن يكون دور المصارف اللبنانية هو الوساطة في تحويل الاموال من قبل المقرضين والمانحين الدوليين إلى البلاد عبرها. من منظور آخر، يجدر الذكر أن القطاع المصرفي ليس دوره إدارة المشاريع الاستثمارية المعنية حيث أن إدارة هذه المشاريع ستكون مسؤولية إما الدولة اللبنانية أو شريك من القطاع الخاص ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (حسب المشروع) يتم تكليفه لإدارة وتنفيذ مشروع معين ويتم اختياره بدقة عن طريق المناقصة على أساس كفاءته وخبرته في هذا المضمار.

■ هل يمكن للقطاع المصرفي أن يشارك في تمويل وتحديث البنى التحتية وما هي شروط هذه المشاركة؟

□ إن مشاريع تطوير البنى التحتية تتميز بطبيعتها الضخمة في غالبية الأحيان، وتتطلب بذلك حجم تمويل كبير، لذا يكون

ترشيح الإنفاق العام، ومكافحة الهدر والفساد، وتحسين عملية تحصيل الضرائب، للذكر لا الحصر. كذلك من الضروري أن تكثف السلطات اللبنانية جهودها لإرساء جو من الإستقرار السياسي في البلاد لما في ذلك من تأثير مباشر على ثقة المستثمرين المحليين

والأجانب وعلى نشاط القطاعات الاقتصادية كافة. بالتوازي، من المهم وضع خطط واضحة لتنويع الإقتصاد اللبناني، والذي يركز بشكل كبير على قطاع الخدمات، وذلك عبر دعم وتفصيل نشاط قطاعي الزراعة والصناعة، كما ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظراً لدورها الحيوي في تحريك عجلة النمو الإقتصادي، وتشجيع وتحفيز الإستثمارات الجديدة من قبل القطاع الخاص ومساعدته على

تمويل المصارف لها بالعادة معلباً على شكل قروض مشتركة تضم عدة مصارف في آن واحد (ما يُعرف Syndicated Loans) وعندما يطرح على مصرف معين فرصة المشاركة في مثل هذه القروض، يقوم المصرف بدراسة المشروع المعني لجهة المخاطر المحتملة، وجدوى المشروع وربحيته، وإمكانية كل مشروع توليد تدفقات نقدية كافية لتسديد القرض الممنوح من قبل المصرف حسب الجدول المتفق عليه، إضافة إلى فرض ضمانات عينية وشخصية كالرهن والكفالات وغيرها. لكن المعضلة الكبرى التي قد تواجه المصارف في مشاريع مماثلة تكمن في عدم التوافق بين موارد التمويل القصيرة الأجل، والتي هي الجزء الأكبر منها ودائع الزبائن، والقروض الممنوحة بهدف تمويل هذه المشاريع، والتي هي بطبيعتها طويلة الأجل (Asset/Liability Mismatch) كذلك فإن المصارف اللبنانية شديدة الحرص على المحافظة على مستويات سيولة وملاءة صلبة وفق معايير بازل ٣ وعلى مستويات أموال خاصة قادرة على تأمين تلك الملاءة والسيولة.

□ قانون الشراكة

■ هل يمكن التعويل على قانون الشراكة في القطاعين العام والخاص، وهل هو الحل المرتجى لقيام الدولة الحديثة؟

□ يشكل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، توازياً مع الإنجازات المختلفة التي شهدتها الإقتصاد اللبناني في الآونة الأخيرة لجهة إطلاق مشاريع شراكة وخصخصة في قطاعات عدة، حجر اساس في رحلة لبنان الاصلاحية لانعاش الإقتصاد اللبناني. غير أن هذه الإنجازات وحدها، وعلى الرغم من أهميتها وفعاليتها، تبقى غير كافية للخروج من دوامة الركود التي يتخبط بها الإقتصاد اللبناني منذ فترة. فعلى مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومشاريع الخصخصة أن تترافق مع وضع وتطبيق تدابير اصلاحية اخرى موجهة نحو تحسين المالية العامة في البلاد، بما فيها

تأمين سبل التمويل لها. ومن المهم أيضاً إستمرار العمل نحو إيجاد سبل تصدير للمنتجات اللبنانية كبديل للمعايير البرية عبر سوريا، إضافة إلى إبرام إتفاقيات ثنائية للتبادل التجاري مع دول المنطقة، والعمل على التخفيف من الرسوم الجمركية والضرائب وعلى إنشاء منطقة حرة للتبادل التجاري، والإسراع في عملية إنضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك بهدف تخفيض العجز التجاري الذي تعاني منه البلاد.

■ كيف يمكن لمصرف لبنان أن يكون منسقاً بين القطاع المصرفي وبين القطاع الخاص من حيث إقامة المشاريع؟

□ نعتقد أن دور البنك المركزي يكمن في دعم المصارف عن طريق خطوط ائتمانية ميسرة وطويلة الأمد لتمويل الشريك من القطاع الخاص في مشاريع الشراكة كالرزم التحفيزية التي

ضخها في القطاع المصرفي في السنوات القليلة المنصرمة لتحفيز النمو الإقتصادي.

□ اوضاع الاعتماد اللبناني

■ ما هي اوضاع مصرفكم وما هي مشاريعكم على هذا الصعيد؟

□ نجحت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني كالعادة بتحقيق أداء جيد في العام ٢٠١٧، مسجلة إرتفاعاً سنوياً في مجموع الموجودات بنسبة ٨,٤٩٪ إلى ١١,٥٦ مليار دولار، توازياً مع زيادة صافي محفظة القروض بنسبة ٧,٧٥٪ إلى ٣,٤٦ مليار دولار. وقد نمت ودائع الزبائن بنسبة ٤,٤٣٪ إلى ٩,٣٠ مليار دولار. أما لجهة الربحية، فقد حققت المجموعة زيادة بنسبة ١٥,٧٢٪ في أرباحها الصافية في العام ٢٠١٧ إلى ٨١,٤ مليون دولار.

أما فيما يختص بمشاريع تحديث البنى التحتية ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فمصرفنا في حالة ترقب للتطورات على صعيد البدء بتنفيذ برنامج الإستثمارات العامة (Capital Investment Program) الذي أطلقته الحكومة اللبنانية مؤخراً وتحويل الاموال التي تمّ التعهد بها من المجتمع الدولي خلال مؤتمر سيدر، إضافة إلى النظر في الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي اللبناني في هذه المرحلة.